جـامعة الأزهـر
كلية الدراسات الإسلامية
والعـربية للبنين بدسـوق

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

مُشْكِلُ حَدِيثِ الزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ عَلَى الثَّلَاثِ فِي غُسْلِ أَعْضَاءِ الوُضُوءِ

"دِرَاسَةٌ حَدِيثِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ"

د. فهد بن سعد بن فهد الرزيحان

الأستاذ المشارك بقسم أصول الدين بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الملك فيصل – الأحساء - المملكة العربية السعودية

١٤٤٥هـ -٢٠٢٤م

مُشْكِلُ حَدِيثِ الزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ عَلَى الثَّلَاثِ فِي غُسْلِ أَعْضَاءِ الوُضُوءِ " دِرَاسَةٌ حَدِيثِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ"

فهد بن سعد بن فهد الرزيحان

قسم أصول الدين بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة الملك فيصل– الأحساء – المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: falruzayhan@kfu.edu.sa

ملخص البحث:

يتناول بحث "مُشْكِلُ حَدِيثِ الزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ عَلَى الثَّلَاثِ فِي غُسْلِ أَعْضَاءِ الوُضُوءِ دِرَاسَةٌ حَدِيثِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ"، جمع طرق حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في النهي عن الزيادة أو النقص عن ثلاث غَسْلَاتٍ في أعضاء الوضوء، وتخريجها، ودرست الاختلاف بينها، ثم بَيَّنْتُ الرَّاجحَ منها، ثم حَكَمْتُ على الإسناد الراجح، وتبَيَّن لي عدمُ ثبوت زيادة (أو نقص) في الحديث: ((هَكَذَا الوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا، فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ، أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ))، وتبَيَّن لي أنَّ سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أنها سلسلة حسنه؛ لقبول جمهور العلماء لها، وللخلاف فيها نزلت رتبتها إلى درجة الحسن، وأن المراد بالجد في هذه السلسلة هو عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهماـ ، وليس ابنه محمد، ثم ذَكَرْتُ آراء العلماء في توجيه الزيادة (أو نقص) في الحديث، والهدف من الدراسة هو الوصول إلى الحكم التكليفي في حكم الزيادة أو النقص عن ثلاث غسلات في أعضاء الوضوء.

الكلمات المفتاحية: مشكل_ زاد_ نقص_ أساء_ تعدى

The problem of the hadith of adding or subtracting to the three in washing the parts of ablution, a critical hadith study

fahad saad fahad alruzayhan
Department of Fundamentals of Religion, College of Sharia and Islamic Studies - King Faisal University, Kingdom of Saudi Arabia - Al-Ahsa
Email: falruzayhan@kfu.edu.sa

Abstract

The study "The problem of the hadith of adding or subtracting to the three in washing the parts of ablution, a critical hadith study" deals with a Hadith Study, collecting the methods of the Hadith of Amr bin Shuaib on the authority of his father on the authority of his grandfather in prohibiting the addition or subtraction of three washings in the parts of ablution, and grading them, and studied the differences between them, then showed the most correct of them. Then I decided on the most correct chain of transmission, and it became clear to me that there was no evidence of an addition (or omission) in the hadith ((This is how ablution is, and whoever does more than this, he has done wrong and wronged, or wronged and wronged)), and it became clear to me that the chain of Amr bin Shuaib on the authority of his father on the authority of his grandfather, is that good series, Due to the acceptance of it by the majority of scholars, and due to disagreement over it, its rank was lowered to the level of goodness, and that what is meant by the grandfather in this series is Abdullah bin Amr bin Al-Aas, may God be pleased with them both, and not his son Muhammad. Then I mentioned the opinions of the scholars regarding directing the addition (or subtraction) in the hadith. The aim of the study is to arrive at the mandatory ruling on the rule of adding or subtracting three washings of the parts of ablution.

Keywords:
Problem_Increase_Decrease_Abuse_Transgression

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنّ الله عز وجل أرسل محمدًا ﷺ للعالمين هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، ومبيّنًا لكتاب ربه، قال جل وعلا: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٤٤].

ومن الأحكام التي بينها النبي ﷺ مع ذكر الله عز وجل لها في القرآن الكريم: أحكام الوضوء، فقد ورد في السنة النبوية تبيانًا وتفصيلًا وزيادةً عما ورد في آية الوضوء من مسائل وفرائض وسنن، ومن ضمن المسائل: الزيادة أو النقص على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء، فقد ورد فيه حديث عن النبي ﷺ، بالنهي عن الزيادة أو النقص عن ثلاث غسلات في أعضاء الوضوء، بينما ثبت عن النبي ﷺ بأنه توضأ في بعض المرات بأقل من ثلاث غسلات.

فأحببت أن أبحث هذا الحديث بدراسة حديثية تكشف الراجح منها، ومذاهب العلماء في توجيه الرواية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- تعلق هذا الموضوع بحكم شرعي، وقد ورد التغليظ بمخالفته.

٢- عدم وجود بحث استقصى هذه المسألة بدراسة حديثية مما يحوج إلى دراسة الحديث دراسة تبين ثبوته من عدمه.

أهداف الموضوع:

١- دراسة حديث النهي عن الزيادة أو النقص عن ثلاث غسلات في أعضاء الوضوء.

٢- بيان القول الراجح في الحديث بعد دراسته دراسة حديثية.

٣- معرفة مذاهب العلماء في توجيه الحديث.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وتفصيل ذلك كالآتي:

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف الموضوع، ومنهج البحث.

التمهيد:

أولاً: بمشكل الحديث.

ثانيًا: أهمية علم مشكل الحديث.

المبحث الأول: تخريج ودراسة إسناد الحديث الوارد في الزيادة أو النقص على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء.

المبحث الثاني: مذاهب العلماء في توجيه الحديث، والراجح منها.

الخاتمة: وفيها أذكر أبرز نتائج هذه الدراسة.

منهج البحث:

يمكن أن أجمل هذا المنهج في النقاط التالية:

١- توسعت في تخريج الحديث من مصادره الأصلية، مع ذكر ألفاظ الحديث، ورواياته، وزياداته، وأوجه الاختلاف، وخرجت كل وجه من أوجه الاختلاف من مصادره الأصلية.

٢- اعتنيت بخدمة متن الحديث وتحريره وضبط مشكله.

٣- أتوسع بتحرير الرواة المختلف فيهم، مع ذكر الراجح في أحوالهم مع ذكر سبب الحكم في ضوء أقوال العلماء مع الترجيح والتعليل.

٤- درست الإسناد الراجح بعد تحرير الاختلاف بين الرواة.

٥- حكمت على إسناد الحديث بعد تخريجه ودراسته، وأذكر أقوال الأئمة النقاد في الحديث فيما وقفت عليه.

أسال الله أن يجعل عملي هذا كله خالصًا لوجهه، والحمد لله رب العالمين.

***

التمهيد

أولاً: المراد بمشكل الحديث.

مصطلح (مشكل الحديث) مركب من كلمتين: (مشكل) و(حديث).

والمقصود بالمشكل في اللغة: المماثلة والاشتباه والاختلاط والالتباس(١).

والمقصود بالحديث في اللغة: الجديد أي ما يقابل القديم، ويطلق أيضًا على الخبر(٢).

والمقصود بالحديث في الاصطلاح: كل ما نُسِبَ إلى النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الحديث النبوي عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدِّث به عنه بعد النبوة من قوله وفعله وإقراره؛ فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة ... وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة، وبعض سيرته قبل النبوة "(٣).

وبعض العلماء أدخل في الحديث أيضًا: ما أضيف إلى الصحابة والتابعين(٤).

مصطلح (مشكل الحديث): لم أعثر على تعريف له عند العلماء المتقدمين، لكن عرّفه بعض المعاصرين بعدة تعريفات، منها:

أولاً: هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلًا، أو تعارض مع نص شرعي آخر(٥).

ثانيًا: أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شريعة ثابتة(٦).

ثالثًا: ما تعارض ظاهره مع حديث مرفوع، أو آية قرآنية، أو إجماع، أو قاعدة شرعية، أو حقيقة تاريخية، أو أشكل من غير جهة المعارضة؛ لغموض دلالته، أو تضمنه ما يظهر محالًا شرعًا، وكان ظاهره الثبوت(٧).

---

(١) تهذيب اللغة (٢٥/١٠)، معجم مقاييس اللغة (٢٠٤/٣)، التعريفات للجرجاني (ص٢٣٠).

(٢) تهذيب اللغة (٤٠٥/٤)، الصحاح (٢٧٨/١).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/١٨-١٠).

(٤) نزهة النظر (ص٣٧)، فتح المغيث (٦/١).

(٥) منهج النقد في علوم الحديث (ص٣٣٧).

(٦) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء (ص٣٢).

(٧) مشكل أحاديث المناسك (ص٢٥).

ثانيًا: أهمية علم مشكل الحديث:

لعلم مشكل الحديث أهمية كبرى، بل ويعد من أهم علوم الحديث، ومن أدقها وأصعبها، فلم يبرع في هذا العلم إلا القليل؛ لأنه يحتاج إلى فهم عميق، وملاحظة ثاقبة، وجمع بين الحديث والفقه والتفسير، ومعرفة النحو والتاريخ، قال ابن الصلاح: "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة "[١].

وقد تطاول طوائفُ من أهل البدع على السنة النبوية وأهل الحديث، واتهموا المحدثين بالكذب، وروايةِ المتناقض عن رسول الله ﷺ، بل وتطاول بعضهم على الرواة من صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، وتبعهم على ذلك بعض المعاصرين جهلاً منهم أو هوى في نفوسهم[٢].

وتكمن أهمية دراسة مشكل الحديث في العمل بسنة النبي ﷺ وعدم ترك شيء منها مما صح عن رسول الله ﷺ إلا إذا ثبت التخصيص، أو النسخ، أو رجحان غيره عليه، قال الإمام الشافعي: "وكلما احتمل حديثان أن يُستعملا معًا استعملا معًا، ولم يعطل واحد منهما الآخر... وفي الحديث ناسخ ومنسوخ ... فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس واللبيت الحرام كان أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا، ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله أو بقول أو بوقت يدل أنّ أحدهما بعد الآخر"[٣].

***

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٤).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٤)، منهج النقد في علوم الحديث (ص٣٣٧).

(٣) اختلاف الحديث مع كتاب الأم (٤١/١٠).

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تَخْرِيجُ وَدِرَاسَةُ إِسْنَادِ الحَدِيثِ الوَارِدِ فِي الزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ عَلَى الثَّلَاثِ فِي غُسْلِ أَعْضَاءِ الوُضُوءِ.

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: "يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ الطُّهُورُ؟"، فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ، وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: " هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ ".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (١ كتاب الطهارة، ٥١ باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، ١٣٥/٧٣/١) فقال: "حدثنا مُسَدّد حدثنا أبو عَوانة عن موسى بن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " وذكر الحديث.

<u>هذا الحديث مداره على موسى بن أبي عائشة، وقد اخْتُلِفَ عليه من وجهين:</u>

الوجه الأول: عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه زيادة: ((أو نقص))، ورواه عنه: أبو عَوانة، وسفيان الثوري، والحكم بن بشير.

الوجه الثاني: عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بدون زيادة ((أو نقص))، ورواه عنه سفيان الثوري، وإسرائيل، وهُرَيم بن سفيان.

<u>ورواه سفيان الثوري، واختلف عليه من وجهين:</u>

الوجه الأول: عنه عن موسى بن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه زيادة: ((أو نقص))، ورواه عنه: أبو أسامة.

الوجه الثاني: عنه عن موسى بن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بدون زيادة ((أو نقص)) ورواه عنه: يعلى بن عُبيد، وعبيد الله الأشجعي.

<u>تخريج الوجه الأول بزيادة ((أو نقص)).</u>

أخرجه من طريق أبي داود، البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٤/١٢٨/١)، والبغوي في شرح السنة (٤٤٥/١) به.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٧٦/٣٦/١) عن أحمد بن داود نحوه.

كلاهما: (أبو داود السجستاني، وأحمد بن داود) عن مسدد به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٥٨/١٧/١) عن أبي أسامة عن الثوري به مختصرًا.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور (ص١٧٥/٩٠) عن الحكم بن بَشِير بن سلمان به مختصرًا.

وأخرجه أحمد بن منيع كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣٣١/١) من طريق عمرو بن قيس عن رجل عن عمرو بن شعيب به.

ثلاثتهم: (أبو عَوانة، وسفيان الثوري، والحكم بن بشير) عن موسى ابن أبي عائشة به.

تخريج الوجه الثاني بدون زيادة ((أو نقص)):

أخرجه النسائي (١ كتاب الطهارة، ١٠٥ باب الاعتداء في الوضوء، ص١٤٠/٣١)، فقال: " أخبرنا محمود بن غَيلان، قال: حدثنا يعلى، قال: حدثنا سفيان عن موسى بن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " وذكر الحديث مختصرًا.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨٩/١٠٦/١) عن أحمد بن سليمان الرّهاوي.

وأخرجه ابن ماجه (٢ أبواب الطهارة وسننها، ٤٨ باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، ٤٢٢/٢٧١/١) عن علي بن محمد نحوه مختصرًا.

وأخرجه أحمد (٦٦٨٤/٢٧٧/١١) نحوه مختصرًا.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣٢٨/٤٨٦/١)، والبيهقي (٣٧٣/١٢٨/١) من طريق محمد بن عبد الوهاب العبدي نحوه مختصرًا.

خمستهم: (محمود بن غَيلان، وأحمد بن سليمان الرّهاوي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن محمد، ومحمد بن عبد الوهاب) عن يعلى بن عُبيد.

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (ص٧٥/٣٠)، وابن خزيمة (١٧٤/٨٩/١) كلاهما: عن يعقوب الدَّورقي عن عبيد الله الأشجعي نحوه مختصرًا.

كلاهما: (يعلى بن عُبيد، وعبيد الله الأشجعي) عن سفيان الثوري.

وأخرجه ابن الأعرابي (٧٨/٦١/١) عن أبي يحيى العطار عن أبي إسحاق ابن منصور السَّلُولي عن إسرائيل وهُرَيم بن سفيان نحوه مختصرًا.

ثلاثتهم: (سفيان الثوري، وإسرائيل، وهُرَيم بن سفيان) عن موسى ابن أبي عائشة به.

دراسة حال المختلفين على سفيان الثوري:

(١) حماد بن أسامة بن زيد القرشي، أبو أسامة الكوفي، أخرج له الجماعة.

روى عن: الثوري، وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة وغيرهما. توفي سنة: (٢٠١ هـ)[١].

ثقة ثبت.

قال ابن سعد: " وكان ثقة مأمونًا كثير الحديث، يدلّس ويبين تدليسه، وكان صاحب سنة وجماعة"[٢].

وقال أحمد بن حنبل: " كان ثبتًا لا يكاد يخطئ، ما كان أثبته"[٣]، وقال مرة: " كان أبو أسامة ضابطًا للحديث، كيِّسًا صدوقًا "[٤].

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت ربما دلّس"[٥]، وعده في المرتبة الثانية من طبقات المدلّسين[٦]، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة.

وطعن فيه الأزدي، قال الذهبي: "أبو أسامة لم أورده لشيء فيه، ولكن ليعرف أن هذا القول باطل، قد روى عنه أحمد، وعلي، وابن معين، وابن راهوية"[٧].

(٢) يعلى بن عُبيد بن أبي أمية الإيادي، أبو يوسف الطنافسي الكوفي، أخرج له الجماعة.

روى عن: الثوري، والأعمش وغيرهما.

وروى عنه: إسحاق بن راهويه، ومحمود بن غيلان وغيرهما.

توفي سنة: (٢٠٩هـ)[٨].

---

(١) التاريخ الكبير (٣١/٣)، الجرح والتعديل (١٣٢/٣)، الثقات لابن حبان (٢٢٢/٦)، تهذيب الكمال (٢١٧/٧)، الكاشف (٣٤٨/١)، تهذيب التهذيب (٢/٣).

(٢) الطبقات الكبرى (٥١٧/٨).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد برواية ابنه عبد الله (٣٨٣/١).

(٤) المرجع نفسه.

(٥) تقريب التهذيب (ص٢٦٧).

(٦) تعريف أهل التقديس (ص٣٠).

(٧) ميزان الاعتدال (٣٥٧/٢).

(٨) التاريخ الكبير (٤١٩/٨)، الجرح والتعديل (٣٠٥/٩)، الثقات لابن حبان (٦٥٣/٧)، تهذيب الكمال (٣٨٩/٣٢)، سير أعلام النبلاء (٤٣٦/٩).

ثقة، وثقه ابن سعد(١)، ويحيى بن معين(٢)، والدارقطني(٣) وغيرهم.

لكن تُكُلِّم في روايته عن سفيان الثوري، قال يحيى بن معين: "ضعيف في سفيان، ثقة في غيره "(٤).

وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: "ما رأيت أفضل من يعلى بن عبيد، ما يستثنى الثوري "(٥).

وقال ابن حجر: "ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين"(٦).

(٣) عُبيد الله بن عبيد الرحمن، وقيل: عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الكوفي، نزيل بغداد، أخرج له الجماعة إلا أبا داود.

روى عن: الثوري، وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما. توفي سنة: (١٨٢هـ)(٧).

ثقة، وثقه ابن سعد(٨)، وابن معين(٩)، والدارقطني(١٠) وغيرهم.

وهو من أثبت الناس في سفيان الثوري، وروى عنه أحاديث كثيرة.

قال ابن سعد: " روى كتب الثوري على وجهها، وروى عنه الجامع "(١١).

قال ابن طهمان: سمعت يحيى يقول: أصحاب سفيان يحيى بن سعيد وابن المبارك وابن مهدي، قلت: الأشجعي، قال: الأشجعي، ولكن من يروي عنه ما أقل ما كتب عنه الكوفيون(١٢).

---

(١) الطبقات الكبرى (٣٩٧/٦).

(٢) الجرح والتعديل (٣٠٥/٩).

(٣) سؤلات البرقاني للدار قطني (ص٤٦).

(٤) الجرح والتعديل (٣٠٥/٩).

(٥) تهذيب الكمال (٣٩٢/٣٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص١٠٩١).

(٧) التاريخ الكبير (٣٩٠/٥)، الكنى والأسماء (٥١٨/١)، الجرح والتعديل (٣٢٣/٥)، الثقات لابن حبان (١٥٠/٧)، تهذيب الكمال (١٠٧/١٩)، سير أعلام النبلاء (٥١٤/٨).

(٨) الطبقات الكبرى (٣٩١/٦).

(٩) الجرح والتعديل (٣٢٣/٥).

(١٠) سنن الدار قطني (١٥٠/٣).

(١١) الطبقات الكبرى (٣٢٨/٩).

(١٢) سؤلات ابن طهمان (ص١٠٢).

وقال يحيى بن معين أيضًا: " كان أعلم بسفيان من عبد الرحمن، ومن يحيى بن سعيد، ومن أبي أحمد الزّبيري؛ وقَبيصة، وأبي حُذيفة "[١].

وقال أحمد بن حنبل: " يحيى بن سعيد، ووكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، ثم الأشجعي "[٢].

وقال أبو داود: " كان عند الأشجعي ويحيى بن يمان عن سُفيان ثلاثون ألفًا "[٣].

الراجح من رواية سفيان الثوري:

بعد دراسة حال المختلفين على سفيان الثوري، تبين لي بأن الراجح من رواية سفيان والله تعالى أعلم بدون زيادة (أو نقص) في الحديث، للأسباب التالية:

أَوَّلًا: رواها عنه راويان، وهما: يَعلى بن عُبيد، وعُبيد الله الأشجعي، وهما ثقتان، ويَعلى بن عُبيد وإن كان في حديثه عن الثوري لين، لكن تابعه عبيد الله الأشجعي، والأشجعي من أوثق الناس في الثوري، وروى عنه الكثير من الحديث، بينما الذي انفرد بالزيادة عن الثوري: حماد بن أسامة.

ثانيًا: تابع الثوري بدون زيادة (أو نقص) إسرائيل بن يونس، وهُزَيم، وهما ثقتان كما سيأتي بإذن الله في ترجمتهما.

ثالثًا: أن زيادة (أو نقص) مخالفة للثابت عن النبي ﷺ أنه توضأ بأقل من ثلاث في غسل أعضاء الوضوء، كما سيأتي بإذن الله بعد قليل.

دراسة حال المختلفين على موسى بن أبي عائشة

(١) أبو عَوانة وضَّاح بن عبد الله اليَشكُري البزاز الواسطي، أخرج له الجماعة.

روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وموسى بن أبي عائشة وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، ومسدد وغيرهما. توفي سنة: (١٧٦ هـ)[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (٣١٢/١٠).

(٢) الجرح والتعديل (٣٢٣/٥).

(٣) سؤلات الآجري لأبي داود (ص٢٠٢).

(٤) الجرح والتعديل (٤٠/٩)، الثقات لابن حبان (٥٦٢/٧)، تهذيب الكمال (٤٤١/٣٠)، الكاشف (٣٤٩/٢)، تهذيب التهذيب (١١٦/١١).

ثقة ثبت، صحيح الكتاب.

قال عفان بن مسلم: " كان أبو عَوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان ثبتًا "[١].

وقال أبو حاتم: " كتبه صحيحه، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيرًا، وهو صدوق ثقة "[٢].

وقال ابن عبد البر: " أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدّث من كتابه "[٣].

وقال ابن حجر: " ثقة ثبت "[٤].

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري، أبو عبد الله الكوفي، أخرج له الجماعة.

روى عن: سليمان الأعمش، وموسى بن أبي عائشة وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق الصنعاني وغيرهما.

توفي سنة: (١٦١ هـ)[٥].

مجمع على إمامته وفضله، قال شعبة بن الحجاج[٦]، وسفيان بن عيينة[٧]، ويحيى بن معين[٨]: " سفيان أمير المؤمنين في الحديث ".

(٣) الحكم بن بَشير بن سلمان النهدي، أبو محمد الكوفي، أخرج له الترمذي وابن ماجه.

روى عن: خلاد بن عيسى الصفار، وموسى بن أبي عائشة وغيرهما.

وروى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، ومحمد بن حميد وغيرهما[٩].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٤٠).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) تهذيب التهذيب (١١/١٢٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص١٠٣٦).

(٥) الطبقات الكبرى (٨/٤٩٢)، التاريخ الكبير (٤/٩٥)، الجرح والتعديل (٤/٢٢٢)، تاريخ بغداد (١٠/٢١٩)، تهذيب الكمال (١١/١٥٤)، الكاشف (١/٤٤٩)، تهذيب التهذيب (٤/١١١).

(٦) تاريخ بغداد (١٠/٢٣٤).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) التاريخ الكبير (٢/٣٤٣)، الكنى والأسماء (٢/٧٣٦)، الجرح والتعديل (٣/١١٤)، تهذيب الكمال (٧/٨٩)، تهذيب التهذيب (٢/٤٢٤).

صدوق، حسن الحديث.

قال أبو حاتم[١]، والذهبي[٢]، وابن حجر[٣]: " صدوق "

وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

(٤) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، أخرج له الجماعة.

روى عن: جده أبي إسحاق السَّبيعي، وموسى بن أبي عائشة وغيرهما.

وروى عنه: عبد الرزاق الصنعاني، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما.

توفي سنة: (١٦٢ هـ)[٥].

ثقة، وثقه ابن سعد[٦]، وابن معين[٧]، وأحمد بن حنبل[٨] وغيرهم.

وقال أبو حاتم: " إسرائيل ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق "[٩].

وتكلم فيه بعض أهل العلم.

قال ابن عدي: " وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي كثير الحديث، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره، وقد حدّث عنه الأئمة، ولم يتخلف أحد من الرواية عنه "[١٠].

قال ابن حجر: " ثقة، تُكُلِّم فيه بلا حجة "[١١].

(٥) هُرَيم بن سفيان البجلي، أبو محمد الكوفي، أخرج له الجماعة.

---

(١) الجرح والتعديل (١١٤/٣).

(٢) الكاشف (٣٤٣/١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٢٦١).

(٤) الثقات لابن حبان (١٩٤/٨).

(٥) التاريخ الكبير (٤٦/٢)، الجرح والتعديل (٣٣٠/٢)، تهذيب الكمال (٥١٥/٢)، الكاشف (٢٤١/١)، تهذيب التهذيب (٢٦١/١).

(٦) الطبقات الكبرى (٤٩٥/٨).

(٧) تاريخ الدارمي (ص٧٤).

(٨) الجرح والتعديل (٣٣١/٢).

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٥/٢).

(١١) تقريب التهذيب (ص١٣٤) .

روى عن: الأعمش، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما.

وروى عنه: إسحاق بن منصور السلولي، وأبو نعيم الفضل بن دكين وغيرهما(١).

ثقة، وثقه ابن سعد(٢)، ويحيى بن معين(٣)، والعجلي(٤)، وأبو حاتم(٥)، وذكره ابن حبان حبان في الثقات(٦). وقال الذهبي: " ثبت "(٧). وقال ابن حجر: " صدوق "(٨).

الترجيح بين الروايات:

بعد دراسة حال المختلفين على موسى بن أبي عائشة، تبين لي بأن الراجح والله تعالى أعلم عدم ثبوت زيادة (أو نقص) في الحديث، للأسباب التالية:

أولاً: رواها عن موسى بن أبي عائشة: الثوري، وإسرائيل، وهُرَيم، وهم ثقات حُفَّاظ، وخالفهم أبو عَوانة، والحكم بن بَشير، والحكم بن بشير صدوق الحديث، فالرواية بدون (أو نقص) أحفظ وأكثر عددًا.

ثانيًا: أن زيادة (أو نقص) مخالفة للثابت عن النبي ﷺ، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه توضأ مرة مرة(٩)، وثبت عنه أيضًا أنه توضأ مرتين مرتين(١٠).

---

(١) التاريخ الكبير (٢٤٤/٨)، الكنى والأسماء (٧٤٠/٢)، الجرح والتعديل (١١٧/٩)، تهذيب الكمال (١٦٨/٣٠).

(٢) الطبقات الكبرى (٣٨٢/٦).

(٣) الجرح والتعديل (١١٧/٩).

(٤) ترتيب معرفة الثقات (ص٤٥٦).

(٥) الجرح والتعديل (١١٧/٩).

(٦) الثقات لابن حبان (٥٨٨/٧).

(٧) الكاشف (٣٣٥/٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص١٠٢٠).

(٩) أخرج البخاري (٤ كتاب الوضوء، ٣٨ باب مسح الرأس كله، ١٨٥/٤٨/١) وغيره من طريق عمرو بن يحيى المازني عن أبيه: أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى: أتستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ: فقال عبد الله بن زيد: نعم، فدعا بماء فأفرغ على يديه، فغسل مرتين، ثم مضمض واستنثر ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه.

(١٠) أخرج البخاري (٤ كتاب الوضوء، ٢٢ باب الوضوء مرة مرة، ١٥٧/٤٣/١) وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: توضأ النبي ﷺ مرة مرة.

ثالثًا: أن زيادة (أو نقص) مخالفة أيضًا لما أجمع عليه العلماء، فقد أجمع العلماء على عدم وجوب تثليث الغسل في أعضاء الوضوء، فلو كانت الزيادة ثابتة لما خالفها إجماع الأمة الذين لا يجتمعون على ضلالة، قال الترمذي: " والعمل على هذا عند عامة أهل العلم: أن الوضوء يجزئ مرة مرة، ومرتين أفضل، وأفضله ثلاث، وليس بعده شيء"(١)، وقال ابن المنذر: "أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم: أنّ من توضأ مرة مرة فأسبغ الوضوء أن ذلك يجزيه "(٢).

وقال النووي: "أجمع العلماء على أنّ الواجب مرة واحدة"، ثم ذكر من حكى الخلاف وقال: "وهذا مذهب باطل لا يصح عن أحد من العلماء، ولو صحَّ لكان مردودًا بإجماع من قبله والأحاديث الصحيحة "(٣).

قال ابن المواق عن الحديث: "إنْ لم يكن هذا اللفظ شكًّا من الراوي، فهو من الأوهام البينة التي لا خفاء بها؛ إذ الوضوء مرتين مرتين، ومرة مرة، لا خلاف في إجزائه، والآثار بذلك صحيحة "(٤).

ورجح الألباني شذوذ زيادة (أو نقص) (٥).

دراسة الإسناد الراجح(٦):

(١) محمود بن غَيْلان العَدَوي مولاهم، أبو أحمد المروزي، أخرج له الجماعة إلا أبا داود.

روى عن: سفيان بن عيينة، ويعلى بن عبيد وغيرهما.

وروى عنه: الجماعة إلا أبي داود وغيرهم. توفي سنة: (٢٣٩ هـ) وقيل بعد ذلك(٧).

---

(١) سنن الترمذي (٩٩/١).

(٢) الأوسط (٥٣/٢).

(٣) المجموع شرح المهذب (٤٦٥/١).

(٤) التحبير لايضاح معاني التيسير (١٨٦/٧).

(٥) صحيح سنن أبي داود (٢٢٣/١).

(٦) قال النسائي (١ كتاب الطهارة، ١٠٥ باب الاعتداء في الوضوء، ص١٤٠/٣١) أخبرنا محمود بن غَيلان، قال: حدثنا يعلى، قال: حدثنا سفيان عن موسى بن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: ((هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم)).

(٧) الجرح والتعديل (٢٩١/٨)، الثقات لابن حبان (٢٠٢/٩)، تاريخ بغداد (٨٩/١٣)، تهذيب الكمال (٣٠٥/٢٧)، سير أعلام النبلاء (٢٢٣/١٢) تهذيب التهذيب (٦٤/١٠).

ثقة، وثقه أحمد[١]، أبو حاتم[٢]، والنسائي[٣] وغيرهم.

(٢) يعلى بن عبيد بن أبي أمية الإيادي، أبو يوسف الطنافسي الكوفي، أخرج له الجماعة.

ثقة، تُكلّم في روايته عن الثوري، سبق ترجمته.

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، أخرج له الجماعة.

مجمع على إمامته، وفضله، سبق ترجمته.

(٤) موسى بن أبي عائشة الهَمْداني مولاهم، أبو الحسن الكوفي، أخرج له الجماعة.

روى عن عمرو بن شعيب، وسعيد بن جبير وغيرهما.

وروى عنه أبو عَوانة، وشعبة بن الحجاج وغيرهما[٤].

ثقة، وثقه: ابن عيينة[٥]، ويحيى بن معين[٦].

وقال يحيى بن سعيد: كان سفيان الثوري يحسن الثناء على موسى ابن أبي عائشة "[٧].

(٥) عمرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، والأربعة.

روى عن: أبيه شعيب، والزهري، وغيرهما.

وروى عنه: أيوب السّختياني، وموسى بن أبي عائشة، وغيرهما. توفي سنة: (١١٨ هـ)[٨].

وثقه ابن معين[٩]، والعجلي[١٠]، والنسائي[١١] وغيرهم.

---

(١) سؤالات المروذي (ص١٢٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢٩١/٨).

(٣) تسمية مشايخ النسائي (ص٦٨).

(٤) التاريخ الكبير (٢٨٩/٧)، الجرح والتعديل (١٥٦/٨)، الثقات لابن حبان (٤٠٤/٥)، تهذيب الكمال (٩٠/٢٩)، الكاشف (٣٠٥/٢).

(٥) الجرح والتعديل (١٥٦/٨).

(٦) تاريخ ابن معين برواية ابن محرز (١٠٥/١).

(٧) الجرح والتعديل (١٥٦/٨).

(٨) التاريخ الكبير (١٥٧/٦)، الجرح والتعديل (٢٣٨/٦)، تهذيب الكمال (٦٤/٢٢)، الكاشف (٧٨/٢)، تهذيب التهذيب (٤٨/٨).

(٩) تاريخ الدوري (٤٤٦/٢).

(١٠) ترتيب معرفة الثقات (١٧٨/٢).

(١١) تهذيب الكمال (٧٢/٢٢).

وذكره ابن حبان في الثقات[١].

وقال أبو زرعة: "هو ثقة في نفسه، إنما تُكلِّمَ فيه بسبب كتاب عنده "[٢].

وقال ابن حجر: " صدوق "[٣].

والظاهر من ترجمته أنه **ثقة**؛ لتوثيق الجمهور له.

(٦) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السَّهمي، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وفي جزء القراءة خلف الإمام، والأربعة.

روى عن: جده عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عباس . رضي الله عنهم .، وغيرها.

وروى عنه: ابنه عمرو، وثابت البُنَاني وغيرهما. توفي: (بعد ٨٠ هـ)[٤].

صدوق، ذكره ابن حبان في الثقات[٥]، ولم أعثر على أحد من الأئمة أطلق القول بتوثيقه ولا تضعيفه، ولكنهم قبلوا روايته عن جده عبد الله بن عمرو، كما سيأتي بإذن الله.

قال الذهبي: " لا مغمز فيه، ولكن ما علمتُ أحدًا وثقه، بل ذكره ابن حبان في تاريخ الثقات "[٦].

وقال أيضًا: "صدوق"[٧]. وقال ابن حجر: "صدوق، ثبت سماعه من جده"[٨].

الكلام على سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

اختلف العلماء في قبول هذه السلسلة: فقبلها بعض العلماء، كعلي ابن المديني[٩]، وإسحاق بن راهويه[١٠]، وأحمد بن حنبل[١١]، وغيرهم.

---

(١) (٤٨٦/٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢٨٩/٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص٧٣٨).

(٤) التاريخ الكبير (١٨٧/٤)، الجرح والتعديل (٣٥١/٤)، تهذيب الكمال (٥٣٤/١٢)، الكاشف (٤٨٨/١)، تهذيب التهذيب (٣٥٦/٤).

(٥) (٤٨٣/٧).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٨١/٥).

(٧) الكاشف (٤٨٨/١).

(٨) تقريب التهذيب (ص٤٣٨).

(٩) التاريخ الكبير (١٥٧/٦).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٠٢/٦).

(١١) سؤلات أبي داود لأحمد (ص٢٣١).

وتكلم فيها: أبو داود[١]، وابن حبان[٢]، وابن عدي[٣] وغيرهم.

وقد ورد عن بعض الأئمة التردد بين قبول رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبين ردها: كيحيى بن معين، قال الذهبي بعد أن نقل بعض أقوال يحيى بن معين في سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده: "فهذا إمام الصنعة أبو زكريا تلجلج قوله في عمرو، فدلّ على أنه ليس حجة عنده مطلقًا، وأن غيره أقوى منه "[٤].

وقال أحمد بن حنبل: " أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديثه عن أبيه عن جده، وإذا شاءوا تركوه "[٥]، قال الذهبي معقبًا على قول الإمام أحمد: " هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به، لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي "[٦].

والراجح: والله تعالى أعلم أن روايته مقبولة محمولة على الاتصال، وهي سلسلة حسنة، بدليل الآتي:

أولًا: أن المقصود بجده عبد الله بن عمرو، وليس محمد بن عبد الله، وجدُّ أبيه جده، وقد صح سماع شُعيب من جده عبد الله بن عمرو كما قال ابن معين[٧]، وابن المديني[٨]، وأحمد بن حنبل[٩]، وأحمد بن صالح المصري[١٠]، والبخاري[١١]، والترمذي[١٢].

قال الذهبي متعقبًا قول ابن عَدِي إن الجد هو محمد بن عبد الله: " هذا لا شيء؛ لأن شعيبًا ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذي ربّاه، حتى قيل: إن محمدًا مات في حياة أبيه

(١) ميزان الاعتدال (٣١٩/٥).
(٢) المجروحين (٧٣/٢).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٠٥/٦).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٦٩/٥).
(٥) سؤلات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٣٠).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٦٨/٥).
(٧) تهذيب التهذيب (٥٣/٨).
(٨) المرجع نفسه.
(٩) سنن الدار قطني (٤٧٤/٣).
(١٠) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص٢٢٢).
(١١) سنن الترمذي (٢٥٤/١).
(١٢) المرجع نفسه.

عبد الله، فكفل شعيبًا جدّه عبد الله، فإذا قال: عن أبيه، ثم قال: عن جدّه فإنما يريد بالضمير في جدّه أنه عائد إلى شعيب "[١].

وقال ابن حجر: " وقد صرّح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه " ثم سرد بعضًا من الأحاديث التي فيها تصريح بسماع شعيب من جده عبد الله[٢].

ثانيًا: من انتقد رواية شُعيب عن جده عبد الله بن عمرو بأن بعضها قد أخذه من كتاب جده، متعقبًا بأن غاية الأمر أن تكون وجادة، وهي أحد أوجه التحمل المحمولة على الاتصال[٣].

ثالثًا: ذهب إلى قبول رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أكثر العلماء، قال الترمذي: " ومن ضعّفه أي: عمرو بن شعيب، فإنما ضعّفه من قِبَل أنه يحدِّث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو، وأما أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب ويُثبتونه، منهم: أحمد، وإسحاق وغيرهما " [٤].

قال الذهبي: "ولسنا نقول إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن" [٥]، وقال أيضًا: " لسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير؛ فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكرًا ... "[٦].

الحكم على إسناد الحديث:

حسن؛ لأنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أمَّا رواية يعلى بن عبيد، والذي تُكلِّم في روايته عن الثوري، فقد تابعه الأشجعي وهو من أوثق الناس سفيان الثوري ... والله تعالى أعلم.

***

(١) ميزان الاعتدال (٣٢١/٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٥١/٨).

(٣) انظر: صحائف الصحابة رضي الله عنهم وتدوين السنة النبوية (ص٨٩).

(٤) سنن الترمذي (٢٦/٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٣٢٣/٥).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٧٥/٥).

المَبْحَثُ الثَّانِي

مَذَاهِبُ العُلَمَاءِ فِي تَوْجِيهِ الحَدِيثِ، وَالرَّاجِحُ مِنْهَا

اختلف العلماء في توجيه رواية (أو نقص) على عدة أقوال على رأي من أثبت الزيادة:

القول الأول: أن المقصود بالنقص نقص الأعضاء، قال البيهقي: " يحتمل أنه يريد به نقصان العضو "[١] قال النووي: " وهذا تأويل غريب ضعيف مردود، ومقتضاه: أن تكون الزيادة في العضو وهي غسل ما فوق المرفق والكعب إساءة وظلمًا، ولا سبيل إلى ذلك بل هو مستحب "[٢].

القول الثاني: أن المقصود بالنقص ترك الأولى، لا على عدم صحة النقص[٣].

القول الثالث: المراد بقوله: (أساء) أي: أن النقص سيء، و(ظلم) إذا تعدى الثلاث[٤].

القول الرابع: الزّيادة في عدد المرات أو النقص عن الواجب، أو الثواب المرتب على نقص العدد[٥].

واعْتُرِضَ على الأقوال السابقة: أن النبي ﷺ قرن الزيادة والنقص بأنهما إساءة وظلم، والنبي ﷺ لا يفعل الإساءة والظلم، وقد ثبت عنه ﷺ أنه نقص عن الثلاث غسلات في الوضوء، ولا يمكن أن يستوي في الرتبة بين من زاد عن الثلاث ومن نقص عن الثلاث غسلات[٦].

القول الخامس: أن المقصود بالنقص: نَقَص عن الثلاث معتقدًا أن الثلاث خلاف السنة، أو زاد عليها معتقدًا الزيادة سنة[٧].

واعْتُرِضَ: ألا دليل على هذا التفسير.

القول السّادس: أن في حديث عمرو بن شعيب حذف تقديره أو نقص من واحدة[٨].

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١/١٢٨).

(٢) المجموع (١/٤٤٠).

(٣) انظر: عمدة القاري (٢/٢٤٢)، نيل الأوطار (١/٢١٨).

(٤) انظر: فتح الباري (١/٢٣٣).

(٥) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤/٣٠).

(٦) انظر: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٤/١٩٠)، صحيح سنن أبي داود (١/٢٣٠).

(٧) انظر: عمدة القاري (٢/٢٤٢)، نيل الأوطار (١/٢١٨).

(٨) انظر: فتح الباري (١/٢٣٣)، إرشاد الساري (١/٢٢٦).

واعترض: ألا دليل على وجود الحذف.

والراجح: والله تعالى أعلم أن زيادة (أو نقص) شاذة، لا تثبت، كما سبق تقرير ذلك.

ونقل ابنُ رجب عن الإمام مسلم: إجماع العلماء على ترك الحديث، ووافقه ابن رجب على ذلك[1] ... والله تعالى أعلم.

***

(١) انظر: شرح علل الترمذي (١/١٠).

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبا مباركًا فيه، وأشكره سبحانه على ما منَّ عليّ بفضله وكرمه على إتمام هذا البحث، فقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

أولًا: عُرِّفَ مُشْكِلُ الحَدِيثِ بعدة تعريفات، ولعل من أجمعها: ما تعارض ظاهره مع حديث مرفوع، أو آية قرآنية، أو إجماع، أو قاعدة شرعية، أو حقيقة تاريخية، أو أشكل من غير جهة المعارضة؛ لغموض دلالته، أو تضمنه ما يظهر محالاً شرعًا، وكان ظاهره الثبوت.

ثانيًا: عدم ثبوت زيادة (أو نقص) في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ((هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا، فقد أساء وظلم، أو ظلم وأساء)).

ثالثًا: ثبوت سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي سلسلة حسنة؛ للخلاف في قبولها بين المُحَدِّثِينَ.

وفي ختام: هذا العمل أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما كان فيه من الزلل.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آل وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣- اختلاف الحديث، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ضمن كتاب الأم)، تحقيق وتخريج د. رفعت فوزي عبدالمطلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق-مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.

٥- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: د. أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٧- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين البغدادي في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٨- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، متضمنًا كتاب الكنى وكتاب بيان خطأ البخاري في تاريخه للإمام الرازي، إعداد: مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت() لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٩- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وواريها، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٠- التحبير لإيضاح معاني التيسير، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١١- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الذين سمع منهم وذكر المدلسين وغير ذلك من الفوائد، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، اعتنى بها: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٢- التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.

١٣- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

١٤- تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت- لبنان، نسخة مصورة من طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

١٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لعمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط وجمعة فتحي، دار النوادر، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ() ٢٠٠٨م.

١٨- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ() ١٩٧٣م.

١٩- الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٠- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفي البخاري، بخدمة وعناية محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، وهي نسخة مصورة من المطبعة الأميرية ببولاق.

٢١- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن الرازي ابن أبي حاتم، اعتنى به: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، نسخة مصورة من طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن() الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

٢٢- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: عزت عُبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ() ١٩٩٧م.

٢٣- سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٤- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٢٥- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٢٦- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٧- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.

٢٨- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، ويليه مرويات البرقاني عن الإمام الدارقطني في غير كتابه السؤالات، جمعه وحققه: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٢٩- سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٣٠- سؤالات أبي عُبيد الآجري لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٣١- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ() ١٩٨٥م.
٣٢- شرح السنة ، للحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٣- شرح علل الترمذي ، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر ، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٣٤- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجّار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٣٥- صحائف الصحابة رضي الله عنهم وتدوين السنة النبوية المشرفة، لأحمد عبد الرحمن الصويّان، مراجعة: د. سعدي الهاشمي ود. مسفر الدميني، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٦- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
٣٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٣٨- صحيح ابن خزيمة ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٣٩- صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٤٠- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.
٤١- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.

٤٢- طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، الطبعة الأولى.

٤٣- الطهور، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ() ١٩٩٤م.

٤٤- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٥- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل برواية المروذي وغيره، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي() الهند، الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٦- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا: عبد الله بن عبد العزيز بن باز ، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية ومطابعها، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، تحقيق: د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير و د. محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٥٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، وحاشيته، لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي، تقديم وتعليق: محمد عوامة، وخرج نصوصه: أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٥١- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عَدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٥٢- الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الناشر: الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٥٣- كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، لمحمد الخضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٥٤- المجروحين من المحدثين، لابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٥٥- المجموع شرح المهذب للشيرازي، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، حققه وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة() المملكة العربية السعودية.
٥٦- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٥٧- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء دراسة حديثية أصولية فقهية تحليلية، لـ د. أسامة بن عبدالله خياط، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٥٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مُرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٥٩- مشكل أحاديث المناسك، لـ د. خالد بن سليمان بن عبد الله آل مهنا، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
٦٠- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٦١- المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٦٢- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٦٣- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، بترتيب: نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي مع زيادات شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، دراسة وتحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٤- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم برواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٥- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث.

٦٦- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، لأبي محمد عبد الله بن الجارود، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٧- منهج النقد في علوم الحديث، لـ د.نور الدين عتر، مصور عام ١٤٠٨هـ عن الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سوريا- دمشق.

٦٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ويليه ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٦٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق- سوريا، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٠- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن القيم ودار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧١- يحيى بن معين وكتابه التاريخ دراسة وترتيب وتحقيق، لـ د. أحمد محمد نور سيف الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

***

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١-	ملخص البحث باللغة العربية	٣٢٩
٢-	ملخص البحث باللغة الإنجليزية	٣٣٠
٣-	المقدمة_ وخطة البحث	٣٣١
٤-	تمهيد: المراد بمشكل الحديث، وأهميته.	٣٣٣
٥-	المبحث الأول: تخريج ودراسة إسناد الحديث الوارد في الزيادة أو النقص على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء.	٣٣٥
٦-	المبحث الثاني: مذاهب العلماء في توجيه الحديث، والراجح منها.	٣٤٨
٧-	الخاتمة، وأهم النتائج والتوصيات	٣٥٠
٨-	أهم المصادر والمراجع	٣٥١
٩-	فهرس الموضوعات	٣٥٨

***